|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الجامعة اللبنانية****كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية** | **مركز عكار****للدراسات والتنمية المستدامة** | **مركز تموز****للدراسات والتكوين على المواطنية** |

**ورشة تفكير ونقاش**

**تحول لبنان من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المنتج:**

**خيار التنمية المستدامة: محافظة عكار أنموذجاً للدراسة**

**الجلسة الاولى**

**قراءة نقدية مقارنة بين الاقتصاد والريعي والاقتصاد المنتج:**

**مفاهيم، مرتكزات، وابعاداً**

**عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية**

**البروفسور كميل حبيب**

**10-11 آذار 2023**

**Camille\_habib@hotmail.com**

**مقدمة:**

تتعدّد نظم الاقتصاد والسياسات المالية والنقدية وسبل تحقيق دخل قومي مرتفع وتنسيق الموازنة داخل الدولة. ومن ضمن تلك السياسات الاقتصادية الشائعة ما يسمّى بالاقتصاد الريعي. فما ماهية هذا النظام، وما هي خصائصه؟ من جهة اخرى، تكثر الدعوات، وبخاصة في لبنان وغيره من البلدان النامية، لتحويل الاقتصاد الريعي الى اقتصاد منتج يكون اكثر ثباتاً وأكثر قدرة على تأمين فرص عمل للشباب. فما المقصود بالاقتصاد المنتج، وما هي سماته، وجودة فعاليته؟

تجدر الاشارة الى ان هذه المقاربة بين النظامين الاقتصاديين، الريعي والمنتج، هي بصريح العبارة، مقاربة قديمة العهد، اذ ان العالم، وبخاصة الدول الصناعية، تتجه الى نوع جديد ومستجد من الاقتصادات يسمّى "اقتصاد المعرفة Knowledge Economy"، او الاقتصاد المبني على المعرفة، او "الاقتصاد الرقمي". وهذا الاقتصاد على قدر كبير من الاهمية، عبّر عن ذلك د. محمد دياب بقوله: "هذا الاقتصاد يتطوّر بوتيرة متسارعة وعلى نطاق واسع، كما تتجلّى وتتجذّر خصائصه ومبادئه في مواجهة الاقتصاد الصناعي التقليدي، الأمر الذي يفرض على علم الاقتصاد مهمات جديدة تتمثّل في دراسة هذا التحوّل العظيم وتحليله ومقاربة التحديات والمتغيرات الناجمة عنه بنظرة علمية تجديدية وموضوعية"[[1]](#footnote-1). الى ذلك، سوف نشير الى العلاقة العضوية بين التحوّل الرقمي والتنمية المستدامة ودور الجامعة اللبنانية، وتحديداً كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في هذا الاطار.

1. **الاقتصاد الريعي:**

اقتصاد الريع (Economic Rent)، او اقتصاد الخدمات، هو مصطلح يتم اطلاقه على السياسة المالية للدولة التي تعتمد بشكل كبير على مصدر واحد للدخل. وهذا المصدر غالباً ما يكون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة الى آليات انتاج معقدّة سواء كان فكرية او مادية، كمياه الامطار والنفط والغاز. ومن الطبيعي ان السلطات الحاكمة في الدولة تستحوز على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه وتوزيعه وبيعه دون غيرها من المؤسسات الخاصة حتى وان كانت تلك المؤسسات هي من اكتشفته[[2]](#footnote-2).

من جهته، بيّن الدكتور جورج قرم مفهوم الاقتصاد الريعي والمصادر الريعية التي تعتمد عليها اقتصادات الدول العربية، ومنها الريع النفطي، ريع الموارد الاولية المنجمية والزراعية، ريع طرق التجارة العالمية، ريع تمليك الشركات المتعددة الجنسيات (MNCS)، الريع العقاري، وريع المساعدات الخاريجة، مما جعل المنطقة العربية مجرد سوق استهلاكي للسلع والمنتوجات الاجنبية من دون ان يكون لها اي نشاط انتاجي داخلي[[3]](#footnote-3). ومن انواع اقتصاد الريع نذكر ايضاً: ريع خطوط النقل الخارجية، ريع السياحة، ريع المضاربات المالية، وريع الخدمات الناتج عن القطاعات الاقتصادية المتنوعة.

بإيجاز، يمتلك الاقتصاد الريعي خصائص مميزة، ومن أبرزها:

1- اعتماد الدولة على مصدر واحد للدخل بطريقة مبالغ فيها

1. ضعف الانتاج المحلي نتيجة عدم اهتمام الدولة بتطوير وتحسين المهارات والقدرات المحلية.
2. مشاركة نسبة صغيرة من السكان في توليد الدخل، نتيجة تأجير الدولة للموارد الاصلية لعملاء خارجيين.

من أبرز السلبيات المرتبطة بهذا النوع من الاقتصاد، نذكر:

1. تحوّل المجتمع الى النمط الاستهلاكي والاعتماد على الاستيراد الخارجي.
2. ارتفاع معدلات البطالة نتيجة عدم قدرة الاقتصاد على رفع الانتاج المحلي.
3. خطورة احتمالية فقدان الموارد الطبيعية في اي وقت ما يسبب بشلل الاقتصاد برمته.
4. تمركز الثروة الريعية بين ايدي السلطة الحاكمة وعدم العدالة في توزيعها.

لكل هذه السلبيات الناتجة عن الاقتصاد الريعي تعني بالمباشر قلة الاداء الاقتصادي، حالة التخلّف والأمية والفقر، زيادة الفجوة بين فئة الاغنياء الضيقة ورقعة الفقراء الواسعة...الخ.

من الدول الريعية المتواجدة حالياً نجد تلك الدول النفطية المنتشرة حالياً في الشرق الأوسط لا سيما دول الخليج التي لجأ الكثير منها لإستئجار حقول نفطها لشركات اجنبية لتديرها مقابل نسب كبيرة لتلك الشركات. ومن أمثلة الدول الريعية المنتجة للنفط في الشرق الاوسط، نجد السعودية والإمارات العربية المتحدة والعراق وايران والكويت وقطر، وكذلك هناك عدّة دول في امريكا اللاتينية وشمال افريقيا مثل فنزويلا وليبيا. ولا شك ان النفط مطمع للكثير من الشركات الأجنبية التي تستغل فرص الاقتصادات الريعية لتجمع من وراءها ارباحاً وفيرة.

2**- الاقتصاد المنتج**:

الاقتصاد المنتج هو الذي يرتكز على القطاعات المنتجة في الزراعة والصناعة. وبتعبير آخر، الاقتصاد المنتج هو الذي يستخدم آليات انتاج تتيح له تكوين كتلته الاقتصادية- المالية، ولا يعتمد على المصادر الطبيعية كالنفط، او على منظومة خدمات غير ثابتة على سبيل المثال[[4]](#footnote-4). هذا الاقتصاد يعتمد على الزراعة كقطاع اولي مما يكسبه صفة الاقتصاد الزراعي اذا ما تمّ الاستخدام الأمثل للآلات الزراعية الحديثة في كافة مراحل الانتاج وترشيد استخدام الموارد الزراعية، والاستخدام الأمثل للعمالة؛ وكل ذلك بهدف الحصول على أعلى انتاجية بأقل كلفة ممكنة. ولا بأس من التذكير بأن الزراعة تمثّل العامود الفقري لتوفير الغذاء للإنسان، وبالتالي مصدراً مهمّاً للدخل[[5]](#footnote-5).

واذا كانت الزراعة قطاعاً أوليّاً، فإن الصناعة مرادفة للقطاع الاقتصادي الثانوي الذي يعنى بالنشاطات الاقتصادية المعقدّة كتحويل المواد الخام الى منتجات وخدمات ذات فائدة. بتعبير أكثر دقّة، الصناعة تعني اجمالي المشاريع المنتجة تقنيّاً في أي حقل من الحقول. وغالباً ما يسبق اسم هذا الحقل مصطلح الصناعة، مثل صناعات تحويلية، صناعة محركات، صناعات نسيجية، صناعات غذائية...الخ. وغني عن القول ان الصناعة تعتبر مصدراً للدخل العائلي، وتغطي احتياجات السوق المحلية من المنتجات المحلية، وتوفر فرص عمل، كما توفر دعامة رئيسية للإقتصاد، من خلال التخلي او التخفيض من حجم الاستيراد من الخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي الصناعي[[6]](#footnote-6).

وعليه، يمكننا ايجاز ايجابيات الاقتصاد المنتج على النحو التالي:

1. يؤمّن فرص عمل للشباب ويحدّ من هجرتهم.
2. يساعد على الحدّ من العجز في الخزينة العامة.

3- السيطرة (Control) على الدين العام.

1. يلبي احتياجات المستهلك ورغباته من خلال تناسبية تسعيرة المنتج مع جودته.

يعتبر صندوق النقد الدولي (IMF) تركيا سوقاً ناشئة ومتطورة بشكل كبير. فهي أبرز المنتجين للمنتجات الزراعية في العالم، والمنسوجات والسيارات والسفن، وغيرها من معدات النقل، ومواد البناء، والالكترونيات والاجهزة المنزلية.

يمكننا الآن ايجاز الفرق بين الاقتصاد الريعي والاقتصاد المنتج على النحو التالي:

1. يعتمد الاقتصاد الريعي على مصدر ثروة طبيعي غير مستدام، وتستحوذ عليه السلطة المتحكمة فيه، وتحتكر بيعه.
2. يعتمد الاقتصاد المنتج على عوائد استثمارية ثابتة، ويسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة، وتحويل الدولة من دولة مستهلكة الى دولة منتجة، ويؤمن فرص عمل للشباب.
3. **الأزمة الاقتصادية اللبنانية**:

من الخطأ الاعتقاد بأن الأزمة الاقتصادية التي يعانيها اللبنانيون اليوم هي وليدة اسباب آنية ومرحلية. فالإنكماش، ومن ثمّ، الركود الاقتصادي، وارتفاع الدين العام، والعجز المالي، ونهج الاقتصادي الريعي أظهرت فشل النموذج الاقتصادي اللبناني في مواجهة التحديات وفي الوقاية من الأزمات. لقد اصبح النمو الاقتصادي سلبيّاً بشكل لا يتناسب مع حاجات الناس ومتطلباتهم ومستوى معيشتهم في مقابل ارتفاع معدّل البطالة وقلة الاستثمارات او غيابها وازدياد الحاجة الى الاستيراد والطلب على الدولار. وبحسب البنك الدولي، فإن محركات الاقتصادي اللبناني الريعي المتمثلة بالقطاعات الثلاث: العقارات والبناء، والتمويل، والسياحة قد اختبرت تراجعاً مذهلا، فيما زاد الطلب على البضائع الاستهلاكية المستوردة، كما ازداد العجز في الميزان التجاري الذي بدوره احدث خللاً في ميزان المدفوعات اذ لم تعد الدولارات التي يحصل عليها لبنان كافية لتسديد ما يتوجّب عليه للخارج مما افقده القدرة على التحكّم بتثبيت سعر صرف الليرة الاسمي إزاء الدولار. أضف الى كل ذلك، الهندسات المالية الفاشلة التي قام بها مصرف لبنان، والتي كبّدت الخزينة مليارات الدولارات، في سبيل الحفاظ على سعر صرف ثابت لليرة. كما اتبع المصرف المركزي سياسة رفع معدلات الفوائد للإبقاء على الاستقرار النقدي مما زاد من اعباء كلفة الدين العام، لأن الفوائد المرتفعة كانت عاملاً محبطاً للإستثمارات، خاصة اذا أضيف اليها غياب الاستقرار السياسي الذي يؤثّر على الاقتصاد وكما يتأثّر به في علاقاتهما التبادلية. تجدر الاشارة الى ان اللااستقرار السياسي ساهمت به العقوبات الاميركية على حزب الله، والتي طالت القطاع المصرفي برمته.

فما هي السيناريوهات المستقبلية امام لبنان في سياق معالجته لأزمته الاقتصادية والناجمة عن جزء منها عن مخاض منطقة الشرق الاوسط؟

**اولاً**: انطلاقاً من الواقع الاقتصادي والمالي المتردي، تداعت القوى السياسية اللبنانية بمختلف مشاربها وتوجهاتها الى اجتماع طارىء دعا اليه رئيس الجمهورية في قصر بعبدا في 2 ايلول 2019 لدرس ورقة اقتصادية اصلاحية تحت عنوان: "مقترحات اجراءات اصلاحية اولية لمواجهة الأزمة"، لتكون نواة لخطة انقاذية مالية واقتصادية.

دعت "ورقة بعبدا"، كما سميت، الى ضرورة الانتقال من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد الانتاجي، واجراءات لمعالجة الخلل في الحساب الجاري الخارجي، وبالتالي في ميزان المدفوعات. كما دعت الخطة الى دعم الانتاج، وأقرّت بالانعكاس السلبي لإرتفاع سعر الفائدة على خدمة الدين العام وعلى الاقتصاد والاستثمار، ورفعت شعار حماية الليرة بالانتاج لا بالدين. اخيراً، لحظت الخطة اجراءات تدخل في صلب التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية المستدامة. وبإيجاز، سعت الورقة الى بناء "نموذج اقتصادي مؤنسن"، في حرصها على حماية البيئة، واقترحت خطة لإدارة النفايات الصلبة، وزيادة الرسوم على السجائر، وإعادة النظر بتخمين الاملاك البحرية وتحصيل اموالها واخضاعها للضريبة على الاملاك المبنية.

**ثانيا ً**: في اليوم التالي لإعلان "ورقة بعبدا"، اعلن دولة الرئيس سعد الحريري ان لبنان سيعلن حالة طوارىء اقتصادية بدأتها بمؤتمر سيدر الذي عقد في نيسان 2018 وتعهّد بموجبه المشاركون بتقديم 11 مليار و 800 مليون دولار.

قدّمت الحكومة في مؤتمر سيدر خطة اقتصادية تسمّى "البرنامج الاستثماري الوطني للبنية التحتية"، تضمّنت مشاريع في 8 قطاعات، وهي: النقل والري والمياه والصرف الصحي، والكهرباء، والاتصالات، والنفايات الصلبة، والتراث الثقافي، والمناطق الصناعية. اما مؤتمر سيدر فإنه قام على الركائز التالية:

اولاً: برنامج إنفاق استثماري بالبنى التحتية.

ثانياً: اصلاح مالي بمعدل واحد بالمئة سنويّاً.

ثالثاً: اصلاحات هيكلية لتحديث الإدارة ومكافحة الفساد وتحديث التشريعات لعمل القطاع الخاص، واصلاحات قطاعية لتحقيق الفائدة القصوى من الاستثمارات بالقطاعات.

رابعاً: استراتيجية لتطوير القطاعات الإنتاجية وزيادة حجم الصادرات.

كان متوقعاً ان تنفيذ مقررات مؤتمر سيدر سوف يكون لها الأثر الايجابي الفعّال على النهوض بالاقتصاد اللبناني وتحفيز النمو. لكن مشكلة التنفيذ اصطدمت ببعدين، لبناني ودولي. التوجّس اللبناني ينطلق من ان يكون برنامج سيدر تكريساً للجوء السوري في لبنان كحالة اصيلة لا علاج لها. اما التوجّس الدولي فيعود الى ان يقدم بعض القيّمين على الاموال الممنوحة بسرقة بعض منها كما جرت العادة في المشاريع السابقة.

**ثالثاً**: خطة ماكينزي (2018): بعد تكليفها من قبل الحكومة اللبنانية "للبحث معمّقاً في القطاعات الانتاجية القادرة على خلق فرص العمل"، "اصدرت شركة ماكينزي في تموز 2018، دراسة "الخطة الاقتصادية للنهوض. تركز الخطة على تنمية وتطوير ستة قطاعات اساسية: الصناعة، الزراعة، السياحة، القطاع المالي، اقتصاد المعرفة، وقطاع الانتشار. هدفت الخطة الى زيادة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي. الملفت في خطة ماكينزي اشارتها الى اهمية التحوّل نحو الاقتصاد الرقمي العالي الانتاجية والرائد في مجال الابتكار، بما يؤدي الى رفع مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي من 1،4 مليار دولار الى 3،8 مليارات دولار، ورفع عدد الوظائف فيه من 44 الفاً الى 105 الآف وظيفة، وزيادة عدد الشركات الناشئة من 200 الى 2000 شركة.

للأسف، وبسبب النزاعات الداخلية والصراعات الاقليمية والدولية، بقيت كل هذه الاوراق حبراً على ورق. فالمنظومة الفاسدة غير قادرة على اجتراح الحلول لأزمات لبنان المتعددة، كما ان المجتمع الدولي لم يعد مهتماً بما يجري في لبنان. ويبقى الخوف في خضم الانهيار ان تتسلل مشاريع التقسيم والتوطين لينتهي وجود وطن كان حتى الامس القريب مختبراً للحوار والانفتاح والتسامح.

**الخاتمة:**

لا مناص للبنان للخروج من ازمته الاقتصادية والمالية سوى الولوج وبسرعة الى اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي كخيار استراتيجي. واذا كان الاقتصاد بمفهومه التقليدي هو علم الندرة، اي ندرة الموارد في مقابل التطوّر اللامحدود لحاجات الناس، فإن اقتصاد المعرفة في ظل التكنولوجيا الرقمية هو اقتصاد الوفرة. هذا يعني ان اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يشكّل فيه انتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرك الرئيس لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كافة المجالات. وهذا الانتاج المعرفي مرتبط اليوم، واكثر من اي يوم مضى، بالاتصالات اليومية عبر شبكة الانترنت التي تعزز الترابط بين الاشخاص والمؤسسات والآلآت وتكنولوجيا الهاتف المحمول؛ أي انه قطاع الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بالتقنية الرقمية.

يوفّر الاستخدام المبتكر لتكنولوجيا المعلومات بدائل للسفر ونقل البضائع وتحولاً رئيسيّاً نحو الانتاج والاستهلاك والتجارة والخدمات الأقل استخداماً للموارد. وهذه التغييرات يمكن ان تقلل الى حد كبير من التأثير البيئي للأنشطة الصناعية والتجارية، وبالتالي تسهم في التنمية المستدامة. تجدر الاشارة الى ان صانعي القرار يحتاجون في رسم سياساتهم التنموية الى بيانات واحصائيات دقيقة ومصنّفة وذات صلة، يمكن الحصول عليها واستخدامها بسهولة. اضف الى ذلك ان البحث القانوني يحتل مكانة مرموقة في تقديم النهضة العلمية حيث تعتبر المؤسسات الاكاديمية المركز الرئيسي للنشاط العلمي القانوني بما يتوفّر لها من وظيفة اساسية في تشجيع البحث العلمي.

ومن أولى من الجامعة اللبنانية ان تحمل لواء التطوّر العلمي والتكنولوجي انطلاقاٌ من دورها الريادي الوطني باعتبارها قلب الوطن وشريانه، وهي التي ترفده بأكبر نسبة من الخريجين المتفوقين في الاسلاك القضائية والدبلوماسية والادارية والعسكرية والنقابات المهنية.

لقد استنفرت الجامعة اللبنانية طاقاتها على جبهتين، الاولى: تأمين بيئة رقمية سلسة، يمكن من خلالها ضمان تواصل فاعل بين الهيئة التعليمية والطلاب، لما فيه إنجاح عملية التعلّم من بعد. أما الثانية، فقد استهدفت نشر الوعي حول أمان المنصات والتعامل معها بطريقة سليمة من قبل افراد الهيئة التعليمية، حيث نظّمت ورش عمل لهذه الغاية.

إن كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية ومنذ أنشائها، كانت من الكليات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهموم الوطن والمواطن، لم تتأخّر منذ العام 1985 عن ضم مركز الدراسات والابحاث في المعلوماتية القانونية اليها، إدراكاً منها لأهمية الدور الوطني والإنمائي، الذي يمكن ان يضطلع به في تطوير اساليب العمل في المجالات الحقوقية والإدارية والتنموية، من خلال الاعتماد على المعلوماتية اولاُ، والاتصالات لاحقاً، فيما بات يعرف بتقنيات المعلومات والاتصالات.

ها هي الكلية تقف مجدداً معتزة بريادة هذا المركز، وبإنجازاته ودوره الوطني، في تعزيز الوصول الى المعلومة، والمساهمة في توعية المجتمع على مواضيع حساسة واساسية، كالأمن السيبراني، من خلال التعاون مع الادارات اللبنانية المعنية، لا سيما مع رئاسة مجلس الوزراء من خلال الهيئة الوطنية اللبنانية للأمن السيبراني، والمديرية العامة للأمن العام اللبناني، وبرعاية رئيس الجامعة اللبنانية البروفسور بسام بدران الذي يدعم كل خطوات التطوير والاتصال المباشر بالمجتمع الذي تنتمي اليه الجامعة تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

وختاماً لا بدّ من تدخّل المشرع لإصدار القوانين التي تعالج جرائم المعلوماتية، والقوانين التي تسهّل عمل مؤسسات القطاع العام والخاص والمجتمع المدني NGO’S الكترونياً.

بالإضافة الى تعزيز مساهمة الجامعات الشريك الاستراتيجي في التطوير والتنمية بفعل ما ترفد مختلف قطاعات الدولة بالموارد البشرية المتميزة، إذ اننا اليوم نعيش في عصر المعرفة والمعلومات (المعلومات الضخمة، BIG DATA) وتوفرها يعتبر شرطاً أساسيّاً لتحقيق التنمية المستدامة.

إن التحوّل المفروض نحو اقتصاد المعرفة والتحوّل الرقمي يهدفان الى تصحيح المسار التنموي ورفع القدرات التنافسية للدول وتحقيق رفاهية البشر من خلال تعزيز المصداقية والشفافية وخفض التكاليف الادارية.

1. - محمد دياب، "اقتصاد المعرفة: حقبة جديدة نوعياً في مسار التطور الاقتصادي، الدفاع الوطني، العدد 65، تموز 2008. [↑](#footnote-ref-1)
2. - موقع المرسال، "خصائص الاقتصاد الريعي، 07-04- 2020 [↑](#footnote-ref-2)
3. - جورج قرم، ندوة حول امكانات الانتقال من الاقتصاد الريعي الى المنتج، وكالة بترا، 24-01-2021 [↑](#footnote-ref-3)
4. - وليد ابو سليمان، "ما هو الاقتصاد المنتج؟"، موقع العربي الجديد، 15-12-2014. [↑](#footnote-ref-4)
5. - المصدر السابق [↑](#footnote-ref-5)
6. - المصدر السابق [↑](#footnote-ref-6)